قائمة الانتظار بلغت 1109 آلاف طلب

«الشال»: نسبة الأسر التي تملك سكنها انخفضت من 2003 بنحو 55.9 في المئة

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي القضية الإسكانية التي وضعت لها قديما قواعد وأساسات غير قابلة للاستدامة، هي نفس القواعد والأساسات الخاطئة الحالية لقضية التوظيف وقضية المالية العامة، والواقع أنها كلها قضايا مرتبطة ببعضها البعض، والاستمرار بأي منها يعجل بإسقاط الأخرى. وفي بداية الأسبوع الفائت، عقد مؤتمر برعاية ومشاركة الحكومة ومجلس الأمة، وقدمت فيه طروحات بعضها كان عقلانيا، صلبها أن استمرار زرع البلد من الحدود إلى الحدود بالوحدات السكنية الأفقية أمر مستحيل وبيع لوهم لن يتحقق. ليس ذلك فقط، وإنما سوف يؤدي إلى تآكل صادرات النفط، وسيراكم عجز المالية العامة، وسيؤدي حتما إلى العجز عن التوظيف والتعليم والخدمات الصحية وحتى صيانة البنى التحتية.

وقد سبق للشال أن نشرت أرقامها حول القضايا الرئيسية، وخلصت إلى حتمية اصطدام البلد بحائط إن استمرت الحكومة في سياساتها الحالية، ولكن لا بأس من استعارة بعض الأرقام من أوراق المؤتمر والتي تخلص إلى نفس النتائج، وتؤكد استحالة استدامة السياسات الحالية. وزير الكهرباء يذكر في مداخلته بأن المؤسسة العامة للرعاية السكنية قدمت طلبا لتوفير طاقة لنحو 174 ألف وحدة سكنية جديدة، وقدر احتياجاتها بنحو 14 ألف ميجاواط، أو أكثر مما أنتجته من الكهرباء إلكويت منذ عهد الاستقلال، علما بأن عدد المنازل القائمة في الكويت حاليا يبلغ نحو 140.021 منزلا. ويزيد، بأن الكويت تقدم دعما للطاقة حالياً بحدود 3 مليار دينار كويتي سنوياً أو نحو 75 في المئة من كل مصروفات الموازنة العامة في السنة المالية 2000/1999، وذلك سوف يرفع المقتطع من إنتاج النفط لتوليد الطاقة محليا من نحو 10 في المئة إلى نحو 20 في المئة، على حساب التصدير.

ارتفاع قيمة العقار المحلي

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي مختلطا، إذ انخفض مؤشر القيمة المتداولة، ومؤشر الكمية المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفع المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 458.2 نقطة وبارتفاع بلغت قيمته 0.3 نقطة ونسبته 0.1 في المئة عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وبارتفاع بلغ قدره 3.5 نقطة، أي ما يعادل 0.8 في المئة عن إقفال نهاية عام 2013.

وتابع رئيس اتحاد العقاريين ورئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر يقول في ورقته ما يستحيل مواجهته، حيث انخفضت نسبة الأسر الكويتية التي تملك سكنها في العشر سنوات منذ عام 2003 وحتى عام 2013 من نحو 61 في المئة إلى نحو 55.9 في المئة، وبينما تبلغ قائمة الانتظار حاليا نحو 109 آلاف طلب، وهناك وعد بإنجاز نحو 174 ألف طلب. ويقدر رئيس اللجنة المنظمة عدد الطلبات الإسكانية القادمة خلال 20 سنة بنحو 342.960 طلب، بكلفة للوحدة الواحدة بنحو 252 الف دينار كويتي لمنزل بمساحة 400 متر مربع، أو بكلفة مالية إجمالية بحدود 86.7 مليار دينار كويتي. وليس مهما أن تكون أرقام التكلفة دقيقة أو حتى إن بلغت نصفها، ما يبقى بعد ذلك لن يفي بالحاجة إلى خلق نحو 600 ألف فرصة عمل للقادمين الجدد إلى سوق العمل ولا إلى تقديم خدمات طبية أو تعليمية لائقة، والواقع أنه لن يبقى ما يكفي لضمان الحد الأدنى من الاستقرار السياسي الضروري.

واشار وزير الإسكان في نفس حكومة وزير الكهرباء، يذكر بأن هناك قيد مالي وهناك قيد فني على إنجاز الـ 174 ألف مسكن، ولكن القيد الأهم هو قيد الوقت، بمعنى آخر، هو يعد بتوزيع 12 ألف وحدة سكنية سنويا، أي هو مؤمن باستدامة السياسة الإسكانية الحالية. ولا نعرف لأي الحكومتين ستكون الغلبة، تلك التي تتحدث لغة الأرقام والتي تؤمن بعدم تسويق المستحيل لأن من سيدفع ثمن تداعياته هم بسطاء الناس، أم الحكومة التي تؤمن بأن قيد الوقت فقط هو الذي قد يؤخر برامج استمرارها في السياسة المستحيلة.

من المؤكد أن مؤتمر الإسكان كان خطوة على الطريق الصحيح، فالأصل هو مصارحة الناس بلغة أرقام لا تخطيء بأن الاستمرار بخطأ معروف كارثية نتائجه خطيئة لا تغتفر، وذلك لا يعني إلغاء مبدأ الرعاية السكنية خصوصا أمام جنون ارتفاع أسعار الأراضي، وإنما بابتكار فلسفة للرعاية السكنية قابلة للاستدامة. ويبقى مشكل الكويت الأزلي، وهو أن الحل لا يأتي بصحة أو حتى دقة التشخيص، وإنما بالإدارة القائمة على مواجهة متطلباته، فهي إما لا تجيد قراءته، أو لا تهتم بتقديم تضحية علاجه.

«مجلس التعاون» بحاجة إلى إنجازات كبيرة تحس بها الشعوب

اضاف الشال بحلول عام 2014 أكمل مجلس التعاون لدول الخليج الست ثلث قرن من الزمن، وهي فترة طويلة بقياس الوقت، استطاعت خلالها الصين مثلا والتي كانت في بدايتها جائعة ومليئة بالأوبئة ومعظم سكانها يقبعون تحت خط الفقر المدقع، من الارتقاء إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم مع احتمال أن تبلغ مستوى أكبر اقتصاد قبل حلول عام 2030. خلال هذه الحقبة الطويلة، لا يحسب لمجلس التعاون الخليجي إنجاز يذكر، فاتفاقية الاتحاد الجمركي لم تطبق حتى الساعة، ومن أجل التغطية على الفشل تم إلى القفز إلى اتفاق السوق المشتركة الذي لم يطبق أيضا، واستمر القفز إلى العملة الموحدة التي فشلت، وكان إعلان القفز المفاجئ على كل ما تقدم بالسعي إلى الاتحاد الخليجي الذي أفشله تهديد عُمان بالانسحاب من المجلس في نوفمبر 2013 إن تم بحثه في قمة ديسمبر الفائت في الكويت.

وتابع: لم يعد الفشل في تنفيذ الاتفاقات يمثل صدمة للمواطنين أو للمهتمين بشؤون المجلس لأن الفشل بات يمثل القاعدة، ولكن الجديد هو الانتقال من مرحلة الابتهاج بتسويق الاتحاد السياسي، إلى إعلان سحب السفراء أي القطيعة بين دول مبشرة بالاتحاد. ولقياس جدية وخطورة الحدث، لابد من مقارنته مع الأزمة الأوكرانية المتزامنة، فلأول مرة تعقد مقارنة على مستوى العالم بين أحداث عام 1914 التي قادت إلى الحرب العالمية الأولى، وتلك الأزمة، وإن في ذلك بعض المبالغة، ورغم ذلك، لم تسحب أوكرانيا ولا دول الاتحاد الأوروبي ولا الولايات المتحدة الأمريكية سفرائها من روسيا، ولا روسيا فعلت. بينما في أزمة «مجلس التعاون» تم سحب ثلاثة سفراء من دولة رابعة في منظومة من ست دول، والعذر كان عدم تنفيذ قطر لاتفاق لا يعرف المواطن محتواه، بعد التأكيد على التزام قطر تنفيذ الاتفاق السري في اجتماع 17 فبراير الفائت في مطار الكويت. ولم يمنع ذلك الغضب توقيع الدول الأربع -قطر والثلاثة المقاطعون- على الاتفاقية الأمنية الخليجية، فالاتهام ظل حول قيام قطر بزعزعة الأمن في الدول الثلاث الأخرى. واوضح في أوروبا كادت دولة صغيرة في تسعينات القرن الفائت هي الدنمارك ذات الخمسة ملايين نسمة أن توقف مسيرة الاتحاد الأوروبي حول ما سمي باتفاق ماستريخت، وقبل بضعة أسابيع أوقفت سويسرا الصغيرة اتفاق حرية انتقال العمال مع الاتحاد الأوروبي، وخلال العام الحالي قد تنسلخ اسكتلندا عن بريطانيا العظمى، وفي عام 2017 قد تنسلخ بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي. القاسم المشترك بين كل الأحداث المذكورة، هو «الاستفتاء الشعبي»، أي مشاركة وإرادة الناس في صنع القرار، بينما انتقلت دول مجلس التعاون الخليجي من عرس الاتحاد إلى القطيعة في حدود 4 شهور، وفي الحالتين، لا رأي للناس فيما يحدث، فمن يعزف للاعراس أو يقرع طبول الحرب هو مؤتمرات أو اجتماعات القمة وحدها. في خلاصة، إذا كان أمن دول المجلس هش لدرجة إمكانية تقويضه من أعمال أكاديمية التغيير أو خطبة جمعة في قطر، فالأمن الهش هو ما يتطلب الإصلاح، وتلك الظواهر -أي الأكاديمية وخطب الجمعة- ساعدت في اختبار فشله. أما إذا كان ما يحدث أعمق وأكبر، فمن حق الناس وهم أساس الدولة وهدف أمنها أن يعرفوا وأن يكون لهم رأي فيه. المؤكد أن حصر إعلان الإنجازات أو الحروب في قمة الهرم لن يخلق دولا ولا منظومة تعاون ناجحة، كما أنه أمر عفا عليه الزمن بسقوط الستالينية، وعلى دول مجلس التعاون الخليجي أن تعي تلك الحقيقة، فالإنجازات لا تتحقق سوى للدول بكامل شعوبها، أما المصائب، فبكفيها قرار فردي. وأزمة العالم المالية الأخيرة أثبتت أن أشد أعداء الاستقرار والبناء هو سواد حالة عدم اليقين، وذلك القفز من الابتهاج إلى القطيعة في منظومة دول مجلس التعاون يخلق بيئة مليئة بالشعور بغياب اليقين وفقدان الثقة.

أصبح 1127.3 مليون دينار في 2013

«المركزي»: أدوات الدين انخفضت بقيمة 227.7 مليون دينار

البنك المركزي

قال تقرير بذكر بنك الكويت المركزي، في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية، لشهر ديسمبر 2013، والمنشورة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام، قد انخفض بما قيمته 227.7 مليون دينار كويتي، ليصبح 1527.3 مليون دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2013، بعدما كان 1755 مليون دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2012. وأدوات الدين العام تتكون من سندات الخزانة، الأطول أمدا، برصيد 1527.3 مليون دينار كويتي «1755 مليون دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2012»، وأذونات الخزانة برصيد «لا شيء» «منذ يوليو 2012»، وقد بلغ متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزانة، لمدة سنة، نحو 1 في المئة، «منذ أغسطس 2012». وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته نحو 98.4 في المئة من إجمالي أدوات الدين العام «نحو 96 في المئة في نهاية ديسمبر 2012». وبذلك يبلغ إجمالي الدين العام المحلي نحو 1527.3 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 3 في المئة، من حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2012، والبالغ نحو 51.3 مليار دينار كويتي.

وتابع: تذكر نشرة بنك الكويت المركزي، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، والمقدمة من البنوك المحلية، قد بلغ نحو 28.961 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 56.2 في المئة من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع ملحوظ بلغ نحو 2.164 مليار دينار كويتي، عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2012، وهي قيمة تمثل نسبة نمو بلغت نحو 8.1 في المئة، خلال عام 2013. وكانت معدلات نمو التسهيلات الائتمانية في الأعوام 2005 و2006 و2007 و2008 و2009 و2010 و2011 و2012، قد بلغت نحو 19.9 في المئة، 26.3 في المئة، 34.8 في المئة، 17.5 في المئة، 6.1 في المئة و0.4 في المئة و1.6 في المئة و4.6 في المئة، على التوالي.

واشار بلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 11.282 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 39 في المئة، من إجمالي التسهيلات الائتمانية «نحو 10.055 مليارات دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2012» أي بنسبة نمو بلغت نحو 12.2 في المئة وهو ما يفترض الانتباه له قبل أن تتكرر مشكلة القروض الاستهلاكية والمقسطة. وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 7.031 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 62.3 في المئة من إجمالي التسهيلات، الشخصية، ولشراء الأسهم ضمنها نحو 2.731 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 24.2 في المئة من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.159 مليار دينار كويتي. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 7.601 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 26.2 في المئة من الإجمالي، «نحو 7.114 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2012». ولقطاع التجارة نحو 2.744 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 9.5 في المئة، «نحو 2.475 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2012» ولقطاع المؤسسات المالية -غير البنوك- نحو 1.612 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 5.6 في المئة، «نحو 1.857 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2012».

وتشير النشرة، أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، قد بلغ نحو 36.308 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 70.5 في المئة من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع ملحوظ بلغ نحو 2.804 مليار دينار كويتي، عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2012، أي بنسبة نمو بلغت نحو 8.4 في المئة، ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملاً المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية -لا يشمل الحكومة- نحو 31.251 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 86.1 في المئة، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي، منها، نحو 28.129 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 90 في المئة، وما يعادل نحو 3.122 مليارات دينار كويتي بالعملات الأجنبية، لعملاء القطاع الخاص، أيضا.

بارتفاع مقداره 4.9 ملايين دينار

42 مليون دينار أرباح «الأهلي المتحد» خلال 2013

البنك الاهلي المتحد

اشار الشال أعلن البنك الأهلي المتحد نتائج أعماله، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك -بعد خصم الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة- بلغت نحو 42.9 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 4.9 ملايين دينار كويتي، أي ما نسبته 13 في المئة، مقارنة بنحو 38 مليون دينار كويتي، في 31 ديسمبر عام 2012. ويعود الارتفاع في ربحية البنك إلى ارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 12.4 مليون دينار كويتي، حين بلغت نحو 98.7 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 86.4 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من العام 2012.

وقال في التفصيل، ارتفعت الإيرادات التشغيلية، حين بلغت نحو 98.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 86.4 مليون دينار كويتي في عام 2012، أي أن هذه الإيرادات ارتفعت بما قيمته 12.4 ملايين دينار كويتي، وذلك نتيجة تحقيق البنك أرباحاً بلغت نحو 2.4 مليون دينار كويتي من صافي أرباح بيع استثمارات عقارية، خلال عام 2013، وارتفاع بند صافي إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 1.5 مليون دينار كويتي، إلى نحو 10.8 ملايين دينار كويتي، مقارنة بنحو 9.3 ملايين دينار كويتي، في نهاية عام 2012. وارتفاع بند أرباح التعامل بالعملات الأجنبية بنحو 350 ألف دينار كويتي، إلى نحو 4.2 ملايين دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.8 مليون دينار كويتي، في عام 2012.

وتابع ارتفع صافي إيرادات التمويل، بنحو 6.2 ملايين دينار كويتي، أي ما نسبته 8.7 في المئة، وصولاً إلى 77.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 71.6 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2012. وذلك نتيجة تراجع إيرادات التمويل البالغ نحو 824 ألف دينار كويتي، وصولا إلى 97.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 97.9 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من العام 2012، وهو تراجع أدنى من تراجع بند توزيعات للمودعين والذي بلغ نحو 7.1 ملايين دينار كويتي، أو نحو 26.9 في المئة، وصولا إلى 19.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 26.3 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2012. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع هامش صافي إيرادات التمويل، من نحو 73.1 في المئة، في نهاية ديسمبر 2012، إلى نحو 80.2 في المئة في عام 2013.

البيان	2013/12/31 (ألف دينار كويتي)	2012/12/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الأصول	3,164,976	2,632,922	532,054	20.2%	⬆
مجموع المطلوبات	2,841,821	2,337,541	504,280	21.6%	⬆
حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	309,792	282,809	26,983	9.5%	⬆
مجموع الإيرادات التشغيلية	98,713	86,359	12,354	14.3%	⬆
مجموع المصروفات التشغيلية	30,461	29,571	890	3.0%	⬆
المخصصات	23,266	16,835	6,431	38.2%	⬆
الضرائب	2,065	1,955	110	5.6%	⬆
صافي الربح	42,921	37,998	4,923	13.0%	⬆
المؤشرات					
العائد على معدل الأصول	1.5%	1.4%			⬆
العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	14.3%	14.1%			⬆
العائد على معدل رأس المال	34.5%	32.9%			⬆
ربحية السهم الواحد (فلس)	36.2	32.9	3.3	10.0%	⬆
أقفال سعر السهم (فلس)	720	820	(100)	-12.2%	⬇
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	19.9	24.9			⬇
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	2.9	3.3			⬇

أداء البنك

وارتفع بند مصروفات تشغيلية أخرى نحو 78 ألف دينار كويتي، وصولاً إلى 9 ملايين دينار كويتي، مقارنة مع 8.9 ملايين دينار كويتي في عام 2012. وبذلك، ارتفع هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 44.2 في المئة، بعد أن بلغ نحو 38.8 في المئة، خلال عام 2012.

وبين عليه بلغ إجمالي موجودات البنك نحو 3.165 مليارات دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 20.2 في المئة، مقارنة بنحو 2.633 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2012. وسجل بند مدينو تمويل، ارتفاعا، بلغ قدره 412.8 مليون دينار كويتي ونسبته 23.9 في المئة، ليصل إلى نحو 2.141 مليار دينار كويتي «67.6 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 1.728 مليار دينار كويتي «65.6 في المئة من إجمالي الموجودات»، كما في نهاية ديسمبر 2012. وانخفضت ودائع البنك لدى بنك الكويت المركزي بنسبة بلغت 13.5 في المئة، أي بما يعادل 45 مليون دينار كويتي، ليصل إجمالي الودائع إلى نحو 287.6 ملايين دينار كويتي «9.1 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 332.6 مليون دينار كويتي «12.6 في المئة من إجمالي الموجودات»، في نهاية عام 2012، بينما ارتفع بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 114.9 مليون دينار كويتي حين بلغ نحو 382.1 مليون دينار كويتي «12.1 في المئة من إجمالي الموجودات»، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 43 في المئة، مقارنة مع 267.2 مليون دينار كويتي «10.1 في المئة من إجمالي الموجودات»، في نهاية عام 2012.

وقال تشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 504.3 ملايين دينار كويتي، ونسبته 21.6 في المئة، لتصل إلى 2.842 مليار دينار كويتي، بعد أن كانت 2.338 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2012. وارتفع بند ودائع العملاء ليصل إلى 2.093 مليار دينار كويتي «وتمثل 73.7 في المئة من إجمالي المطلوبات» محققة نسبة ارتفاع بلغت 16.5 في المئة، بارتفاع بلغت قيمته 296.7 مليون دينار كويتي، بعد أن كان في نهاية عام 2012، نحو 1.796 مليار دينار كويتي «وتساوي 76.8 في المئة من إجمالي المطلوبات».

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن مؤشرات ربحية البنك، جميعها، قد سجلت تحسنا، حيث ارتفع كل من مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك «ROE» إلى نحو 14.3 في المئة، مقارنة بنحو 14.1 في المئة بعام 2012، وسجل مؤشر العائد على معدل أصول البنك «ROA» ارتفاعا، حين بلغ نحو 1.5 في المئة، قياسا بنحو 1.4 في المئة، في نهاية ديسمبر عام 2012. ومعه مؤشر العائد على رأسمال البنك «ROC» الذي حقق ارتفاعا، أيضا، حين بلغ نحو 34.5 في المئة، مقارنة بعام 2012، حين بلغ نحو 32.9 في المئة. وأعلن البنك عن نيته التوصية بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 18 في المئة من القيمة الاسمية للسهم، وتوزيع 5 في المئة أسهم منحة، مقارنة مع توزيع 18 في المئة نقدي و10 في المئة منحة في عام 2012، وهذا يعني أن السهم قد حقق عائداً نقدياً بلغت نسبته 2.5 في المئة على سعر الإقفال المسجل في نهاية 2013/12/31 والبالغ 720 فلساً كويتيا للسهم الواحد. وارتفعت ربحية السهم «EPS» إلى 36.2 فلس، مقابل 32.9 فلس، في عام 2012. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم «P/E» نحو 19.9 مرة مقارنة مع 24.9 مرة، في عام 2012، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد بنحو 10 في المئة عن مستواه في نهاية ديسمبر 2012، مقارنة بتراجع السعر السوقي للسهم بنحو 12.2 في المئة، وقد بلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية «P/B» نحو 2.9 مرة بعد كان 3.3 مرة في العام 2012.